

مسألة مشاركة المرأة في المجلس الوطني ليست أمراً خاضعاً للمزايدة، ولا يندرج حتى تحت بند المصلحة واستعراض عضلات المواقف المطلعة الشجاعة.

إنها مسألة محسومة بموافقة الرأي العام على ضرورة مشاركة المرأة في المجلس الوطني، خصوصية دور المرأة وأهمية صوتها الذي يملكه أمر كهذا تفاصيل غابت وتغيب عن طرح الاستيعادي لأعضاء المجلس، لم يكن تعاطي المجلس المقترح، أو حتى العمق الذي يتطلبه أمر كهذا في جلستهم الأخيرة، فقد كان هساً، وحواراً يدور بين أعضاء غير مدركين لمضامين جادة، ومؤثرة في مستوى طرح المجلس لتفضيئه المهمة والذي يمكن القول على مشاركة المرأة من الضحايا الأهم التي لا بد أن يخطط لها بشكل متقن لتأتي الدورة القادمة وتكون مثل هذه الأمور المعلقة قد صممت بشكل منظم ويسهل اتباع خطواته ومن أمر منوط بالمجلس ومن ضمن مسؤولياته الأهم والمعنية بتطلبات اجتماعية متعددة تعكس مدى تفاعل المجلس مع آراء مجتمعهم ودقته في التخطيط المستقبلي السليم.

وقد كانت جلسة مخيبة للأسأل، وتعمز من فكرة أن المجلس ليس بذات المستوى السابق من الوعى والتفاعلية. والحجرات التي تتم عن بعد رؤيته لأعضاء المجلس لم تكن بالمستوى المتوقع، ولم تجر به نقاشات متوازنة من مستوى الأحداث التي تناولتها الجلسة.

ولأن المرأة ومشاركتها السياسية أمر ماس وحاسم في الخطط التنموية كافة لذلك كان من الأهمية بمكان أن يكون طرح على مستوى القضية حتى لا تفقد القضية أهميتها ولا يفقد المجلس إمكاناته في تناول ما يستجد من أحداث وما هو مهم في طرحه ونقاشه والتخطيط لتفعيله.

والسؤال هنا: هل يجهد الأعضاء أهمية الموضوع أم أنه مستوى عام لكل القضايا والموضوعات الأخرى التي ينتظر بها المجلس؟... وكلتا الإجابتين تعتبران الفجوة التي تقابلها المحزنة، والمؤدية إلى هدم تلك الحقيقة التي يمتاز بها المجلس بعد كل هذه السنوات.

وحتى لا نكون من الذين ينظرون لنصف الكأس الفارغ فإن أمراً كمشاركة المرأة يحتاج إلى جهود حثيثة لتكفل هذه المشاركة بنجاح متوقع وتجاهل مثل هذا الأمر من شأنه أن يقوض كل الطموحات التي ينتظرها العمل النسوي في الدولة لأن هذه المشاركة هي تويج عملي ونتيجة لكل هذه السنوات من أنشطة نسائية متميزة، وكانت ذات أبعاد متعددة أثرت المجتمع وأثرت فيه بشكل أو بآخر.

هل سيناقش المجلس هذه القضية من جديد؟ بالتأكيد لا بد من إعادة نظر في المستوى والذمة والحمية وكافة التفاصيل المهمة والتي تعكس الضرورة نجاحه في تماسه مع هموم مجتمعه وأهتماماته.

أمانى محمد

إسرائيل ومشروع الشراكة الأميركية - الشرق أوسطية

إن قراءة متأنية للمشروع الأميركي الجديد تكشف بعض الأمور التي تتعد الأهداف الكامنة وراءه التي يجب على العرب شحوبا وحكاماً عدم تجاهلها.

جوانب أخرى. لقد قدم بيريز مشروعاً في أعقاب هزيمة العراق في الكويت وبدء ما كان يعرف بمسيرة «السلام...» أما مبادرة بوش فقد جاءت بعد هزيمة العراق بل وزوال نظامه، وفي أعقاب خريطة الطريق. إن هدف الإسرائيليين، منذ أن ظهرت دولتهم، هو دفع العرب إلى نسيب الكفاح المسلح والاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها. لقد ضمن بوش خطته هذه الأهداف وأكثر، كما ضمنها شروطاً يستحيل معها أن ينتهي الأمر إلى منقطة تجارة حرة... فبالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن قيام دولتهم متوقف على إنهاء القاموس أي مكافأة الإرهاب في المصطلح الأميركي، وتحقيق الديمقراطية التي أضحى شرطاً جديداً لقيام الدولة. يؤكد هذا ما جاء في الخريطة (المرحلة الأولى) من ربط إنهاء الاحتلال لأجزاء من الضفة والقطاع، ليس فقط بما أسسته الخطة، وإنهاء الإرهاب والعنف، بل وبناء المؤسسات الفلسطينية... أريد أن أذكر القارئ أن هناك مؤسسات مشابهة يستغرق سنوات من الدول التي تمهد تحولا في نظامها السياسي، أما الخريطة فتحدد لهذه الالتزامات شهراً واحداً هو شهر مايو الحالي. لا يتسع المكان لإظهار العيوب الأخرى في الخريطة التي هي بالفعل جد خطيرة وتفقو أوقات أواسول... على يحدثننا التاريخ قطع عن أنه يجب على الحاضرين للاحتلال نبيد المقاومة وتحقيق الديمقراطية قبل أن يتناولوا استقلالهم. أما بالنسبة للعرب فقد قرر بوش أن واجبه ليس فقط محاربة «الإرهاب، وإنما، وهذا هو الأخطر، الاعتراف «كليا ونهائياً بالواقع، أي

«حق إسرائيل في البقاء، والعيش كدولة يهودية»، الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، لم يرد في أي من الاتفاقيات الموقعة مع مصر والأردن والمنظمة، وهو يعني، عملياً، إنهاء حق العودة (الأمر الذي لم تنتج إسرائيل في إدراجها في أي من الاتفاقيات السابقة حتى جاءت مبادرة بوش)، وتكريس الصفة العنصرية لعدد من القوانين والممارسات الإسرائيلية التي تريب، بشكل مباشر أو غير مباشر، الكثير من الاعتمادات المالية على يهود فقط... أذكر القارئ أن وزير الدفاع الأميركي أعلن برده للاعتراف بنظام إسلامي في العراق حتى لو كانت تلك رغبة أكثرية العراقيين وعن طريق الاقتراع، وذلك مع الفارق بين الحالتين...

ثالثاً، نتذكرنا السياسات الأميركية الحالية تجاه الشرق الأوسط سياسات التدخل في شؤون جارها والفتين في القرنين التاسع عشر والعشرين. لقد برزت أميركا سياساتها تلك بما أسسته «جلب التقدم والديمقراطية، للشعوب المتأخرة، أو الحماية من القوى الاستعمارية...» وفي كل مرة كان الأميركيون يدعون أنهم سيغدرون بسرعة، ولكن، وعلى رغم احتلالهم للفلسطينيين، فإن قيام دولتهم متوقف على إنهاء القاموس أي مكافأة الإرهاب في المصطلح الأميركي، وتحقيق الديمقراطية التي أضحى شرطاً جديداً لقيام الدولة. يؤكد هذا ما جاء في الخريطة (المرحلة الأولى) من ربط إنهاء الاحتلال لأجزاء من الضفة والقطاع، ليس فقط بما أسسته الخطة، وإنهاء الإرهاب والعنف، بل وبناء المؤسسات الفلسطينية... أريد أن أذكر القارئ أن هناك مؤسسات مشابهة يستغرق سنوات من الدول التي تمهد تحولا في نظامها السياسي، أما الخريطة فتحدد لهذه الالتزامات شهراً واحداً هو شهر مايو الحالي. لا يتسع المكان لإظهار العيوب الأخرى في الخريطة التي هي بالفعل جد خطيرة وتفقو أوقات أواسول... على يحدثننا التاريخ قطع عن أنه يجب على الحاضرين للاحتلال نبيد المقاومة وتحقيق الديمقراطية قبل أن يتناولوا استقلالهم. أما بالنسبة للعرب فقد قرر بوش أن واجبه ليس فقط محاربة «الإرهاب، وإنما، وهذا هو الأخطر، الاعتراف «كليا ونهائياً بالواقع، أي

عبد الفتاح محمد ماضي

باحث للدراسات العليا بجامعة كيرمنت بكاتفونيا

صانع السياسة الإسرائيلية

سببان لقبول «خريطة الطريق»: العامل الديمغرافي والأزمة الاقتصادية

طغت «خريطة الطريق» على اهتمامات الصحافة الإسرائيلية هذا الأسبوع، فالشارع الإسرائيلي انقسم ما بين اليمين، اليمينية، ويسار، ويويدها. وفي غضون ذلك يتفاهل البعض بإمكانية انتعاش الاقتصاد الإسرائيلي بعد قبول شارون بخريطة الطريق، مقارنة بالنمو الاقتصادي الذي تحقق بعد اتفاقات «أوسلو».

شارون هو الأخر التزم بإبارك، لقبوله «خريطة الطريق» يعني أنه صادق على اتفاق أوسلو قبل أن تجف دماء ضحايا العمليات. أما «مثير بوروب»، عضو «الكنيست» عن حزب «يهود هتوراه» الديني فيرى أن القرار الذي اتخذته شارون أخيراً من أوسلو «الخريطة أفضل من الغيار» هكذا عنون شعومون بيريز رئيس الوزراء الأسبق مقاله في «يديوت أحروروت»، ليتخذ موقفاً حديداً من مشروع السلام الأمريكي. بيريز أشار إلى سبب مهم يدفع إسرائيل نحو القبول المحتضن بخريطة الطريق، وهذا السبب يتمثل من وجهة نظر بيريز في عامل النمو الديمغرافي، فيبين النهر والبحر 5,4 مليون يهودي و 4 مليون عربي، وإذا استمر الوضع كما هو عليه الآن حيث لا توجد حدود فاصلة بين الشعبين، ستكون المحصلة النهائية ظهور دولة ثنائية القومية ذات أغلبية غير يهودية. رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اتخذ مهاجماً اتفاق «أوسلو» ورافضاً رؤية «الدولتين» فهم يصرون على عدم اقتراح أي بديل لأنهم يرون أنه لا وجود لهذا البديل، ويرى بيريز أيضاً أن ثمة سبباً آخر يدفع إسرائيل لقبول «خريطة الطريق»، ألا وهو الأزمة الاقتصادية التي لا مخرج منها من دون استئناف المفاوضات، وضمن هذا الإطار من الشؤون مقارنة الأوضاع الاقتصادية الحالية في إسرائيل بالنمو الاقتصادي الذي تحقق بعد توقيع اتفاقات «أوسلو»، كإثر من يهودنا نحو الحسم التاريخي، أما الذين يرفضون التطرق إلى ذلك الحسم، فيرفضون غياب الطروقات التي «خريطة الطريق» ومع ذلك لن يغفروا من الأمر شيئاً.

الجانب المقوقد

تتأثر المؤشرات الاقتصادية بحالة الاستقرار السياسي والأمني في إسرائيل، وبعد إعلان الحكومة الإسرائيلية قبولها «خريطة الطريق»، تقادت «هآرتس» خاصة في سعر صرف «الشيكل» وسوق الأسهم، ما يعود بالأساس إلى القرار التاريخي الذي اتخذته الحكومة بقبول «خريطة الطريق». كما تبيات الصحيفة بتحسين سوق السندات بعد أن وافقت اللجنة المالية في نظام المعاشات، فوزارة المالية اقترحت سحب «يديوت أحروروت»، تعيين مجموعة من المديرين لإمداد إدارة «صناديق التقاعد التي تسيطر عليها نقابة العمال العامة «الهستدروت» ووقف تسويق سندات الدين الخاصة بصناديق التقاعد القديمة وتحويل أرصدها إلى سوق المال، الأمر الذي سيجرب عليه انتعاش سوق السندات.

أما «إيتارم لين» فتطرق في «جلوس» إلى الجانب المقوقد في خريطة الطريق ألا وهو العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فاتفاقات «أوسلو» التي أبرمت منذ عشر سنوات اهتمت بالتعاون الاقتصادي بين الجانبين، صحيح أن الظروف تغيرت الآن وحلت العمالة الأجنبية محل الفلسطينيين في قطاعات التشييد والزراعة، لكن إسرائيل في حاجة إلى التعاون الاقتصادي مع الفلسطينيين، ويعين عمل على لب آيب الا لتوغل القضايا الاقتصادية لحين حسم ملفات القدس والمستوطنات والحدود وذلك كي يثبت الإسرائيليون أنهم جادون معهم نحو تحقيق التسوية السلمية مع الفلسطينيين.

إعداد: طه حسيب

هذه المساحة مخصصة

لعرض آراء وأقوال ورسائل وردود قراء «وجهات نظر».

هناك مبادرات إيجابية من العرب تجاه ليبيا سوى الوعود والكلام الذي «لا يسمن ولا يغني من جوع» والحقيقة ألا أيضاً لا أمان في أن تدفع ليبيا ملايين الدولارات لورثة الضحايا وإن كان ذلك زوراً وطملاً وبيتاناً... ولكننا أسأله: من سيدفع لحمد البرة ومن سيدفع آلاف القطي من الأطفال والنساء والشيوخ من أحوثنا في فلسطين وفي العراق؟

خالد الفارس - الشارقة

رسالة إلى الدوري

إن كل من تتبع باهتمام أحاديثكم الشيقة على شاشات التلفزيون، وقرأ كل ما كتب لكم في الصحافة من تصريحات ومقابلات، يقدر فيكم إخلاصكم لموطن وشجكم لما ارتكبته النظام السابق من جرائم وأفعال بندقية الميادين، وكان لحديثكم الأخير في صحيفة «الاحاد» وقع كبير في نفوس الكثيرين، خاصة ما يتعلق بتقييمكم للعمل السابق، وعلى رغم أصوات الانتعاش والتقدير لتصريحاتكم وندواتكم، فقد ارتفعت من البعض أسئلة حائرة تمنوا أن يطرحوها على ساداتكم ويستمعوا منكم إلى أجابة صريحة عليها.

يقول هؤلاء إنكم، كأستاذ جامعي، كنتم قد أركبتم سنوات القهر والبطش من النظام، وعشتم فجعلنا مسأة العشرات من أساتذة العمل الذين أبدوا إلى أدنى الوطنائين في مختلف الولايات لا لبند سوى أنهم لم يبادروا إلى الانتماء إلى حزب «البعث»، ويتساءل هؤلاء باستغراب: كيف أنكم كنتم مسؤولين عن ملف حقوق الإنسان وأنتم تؤيدون نظاماً حرم شعبه -دون شعوب العالم أجمع- من أي من تلك الحقوق؟ ويقولون: أما كان بإمكان السيد السفير -كالملايين من المواطنين- ويعد له عملاً مشرفاً في إحدى الجامعات العربية. إذا كان على وصفه بكل ما ذكره في ندواته ومقابلاته وتصريحاته من مساوئ النظام وجرائمه إلى حين نقوهه ولا إلا فقط موقع كل تلك المقابلات والتصريحات والأحداث والندوات في الوقت الحاضر؟

حسن الحسن - الإمارات



العيش صدقة

الاعتماد على المؤسسات الإنسانيّة والإرساليات للحصول على لقمّة العيش يات حالة عامة في بعض الدول ومنها الأرجنتين. وفي بوينس آيرس بالتحديد تصطف طوابير العاطلين عن العمل ساعات طويلة للحصول على علبه من الحساء يتناوتون بها لمدة 24 ساعة في انتظار ظهور اليوم التالي. ثم تادون هذه الطوابير يشكون حوالي الـ 60 في المئة من أصل 36 مليون أرجنتيني يعيشون تحت خط الفقر، ومعظمهم كان ينتمي إلى الطبقة الوسطى التي اضمحلت بعد أن خسرت الأرجنتين 66 في المئة من قيمة عملتها بعد أن كانت تعتبر من أقوى الصروح الاقتصادية في أمريكا الجنوبية.

واشنطن بحاجة إلى استعادة مصداقتها المفقودة بشأن أسلحة الدمار الشامل

الرئيس جورج بوش، ووزير الخارجية كولن باول، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية كانت مياغفا فيها ورافعة فإن ذلك سترتب عليه عواقب خطيرة. فمن ناحية سيودي تشويب الأدلة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية إلى الجيولولة بين الولايات المتحدة وبين الحصول على التعاون المطلوب من قبل المجتمع الدولي في الحرب العالمية ضد الإرهاب، أو في الحملة الرامية لحيولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن أي سوء استغلال للمعلومات من قبل البيت الأبيض وأي «تسييس» لتلك المعلومات من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية يضعف إلى حد كبير الأداة الرئيسية، التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في الجيولولة بين وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية، مما يؤدي في النهاية إلى تقويض مصالح الأمن القومي الأميركي.

إن أسوأ سيناريو ممكن بالنسبة للمصالح الأمن القومي الأميركي والأمن القومي للمجتمع الدولي، سيحدث عندما يتم إنهاء عمليات التنقيش في وقت مبكر للغاية ثم العلم بعد ذلك بأنه قد حدثت حالات نهب أو تهريب لأي من المواد الاستراتيجية من مواقع الأسلحة العراقية. وكما علق «أري فلايتزر، المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض منذ شهرين: «إن أسلحة الدمار الشامل هي السبب الذي قامت من أجله هذه الحرب والسبب الذي تستمر من أجله أيضاً... ونحن لدينا قدر كبير من الثقة بأننا سنقدر على تلك الأسلحة... بناء على هذا الكلام يجب علينا الآن أن نتأكد من أن الآلاف من مواقع الأسلحة العراقية لم يتم تجريدها من الآثار والأدلة، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه فقط من خلال جهد تقني دولي مكثف.

كما يجب على الولايات المتحدة بالإضافة إلى ذلك العمل على استعادة مصداقتها سواء داخل الوطن أو في الخارج، بل ونظراً إلى أن كبير المفتشين الدوليين «هانز بليكس، لن يستقبل من منصبه رسمياً قبل الشهر القادم، فإن ذلك يعني أن الوقت لم يتأخر بعد للقيام بدعوة مفتشي الأسلحة الخبراء التابعين للأمم المتحدة لتمشيط العراق، وبالتالي

الحصول على قبول المجتمع الدولي بالنسبة لأي دليل يتم العثور عليه، ويثبت أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل. فبالإضافة إلى أن ذلك الإجراء سيساهم في تحسين المساقية التي تتمتع بها الأمم المتحدة، فإن قيام المفتشين الدوليين بمقابلة الخبراء العراقيين وكالة الاستخبارات الوثائق والأدلة المطلوبة سوف يكون أسهل من قيام جهات أميركية بذلك.

ويجب على لجنة الاستخبارات بالكونجرس وعلى المفتش العام لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، العمل على فحص وتدقيق الأدلة التي سيتم العثور عليها بواسطة هيئات الاستخبارات المكلفة الآن بموضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالتقديرات الهمة للهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة في العادي عشر من سبتمبر 2001، وذلك حتى يمكن تحديد ما إذا كانت تلك التقديرات قد اصطفت بصيغة سياسية من أجل دعم أجندة الإدارة الأميركية.

لقد تباطأت الإدارة في إجراء تحقيق مستقل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما حالت دون الإفراج عن أوراق التحقيق المشترك الذي تم بواسطة مجلسي الكونجرس بشأن تلك الأحداث، ولكن يجب عليها الآن أن تترامى عن القيام بأعاقبة جهود لجنة مجلس الشيوخ وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية فيما يتعلق بتحديد ما إذا كانت أجهزة الاستخبارات الأميركية قد سمحت للمصالح السياسية بالتأثير على عملها، علماً بأن قيامها بتأجيل هاتين الخطوتين الضروريتين سيعرض كثيرا من الأشياء في الولايات المتحدة لخطر جسيم.

مليّن إيه جودمان

زميل بمركز السياسة الدولية بواشنطن، ومحل سابق بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. سي. أي. إيه، ينشر بترتيب خاص مع خدمة «نوس أنجلوس تايمز وواشنطن بوست».

لقاء الرئيس بوش

أتمنى أن تسح لي فرصة لقاء الرئيس بوش حتى أتمكن من فهم مواقفه الناعمة، لقد اخترت أن يكون لقائنا به عبر هذه السطور من خلال صورة المزمومة في محبتي وأفكاره وتصريحاته وأطروحاته، ولو أتيت لي لقاء الرئيس بوش لتحدثت معه عن وعوده بخصوص قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل بعد القضاء على الإرهاب وكان ذلك في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكان يقصد بهذا الإعلان كسب تأييد العالمين العربي والإسلامي في حملته على دولة مسلمة، وقد أعاد بوش السيناريو ذاته حينما هم بغزو العراق حيث قدم «خريطة الطريق» كورقة ضغط على إسرائيل لتهدأ مشاعر الضبط العربية المتأججة، إلا أنه لم يفلح هذه المرة، ثم عاد وأعلن عن إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط وإعادة النظر في السياسة الداخلية للبلدان العربية ورصد مبالغ كبيرة للإصلاحات الاقتصادية لهذه الدول، وعلى رغم ذلك لم تلق هذه الأفكار قبولا من جانب المواطن العربي بل اعتبرها تدخلا سافرا في شؤونها الخاصة.

وسوف أؤكد للرئيس الأميركي أن المشكلة ليست في الوطن ولا في الشعب وإنما المشكلة تكمن في الاحتلال بصفه عامة سواء كان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وهذا نعرفه من أمم بعيد وما يدور في أفلاكه من عمليات قمع وإرهاب وتعذيب وتشكيل وتسلح، أو الاحتلال الأميركي-البريطاني للعراق.

رمضان محمود عبدالوهاب - مصر

تداعيات القرار

اعتبرت الولايات المتحدة أن موافقة مجلس الأمن بالإجماع على قرار التحالف سوولاً مسؤولية تامة عن إدارة الشؤون العراقية في وقتنا الراهن، وهذا القرار أضحى «شرعية» على وجود قوات الاحتلال وهذا كل ما ترغبه أميركا، ولكن لهذا التصر تداعياته على

الساحة العراقية فقد بدأ بربيع ترتب الأوضاع الداخلية والعدل الاجتماعي المقرر سابقاً لانتخاب حكومة مؤقتة تتبناه بعد ستة أشهر من حكومة منتخبة من الأحزاب العراقية التي تمثل الطيف العراقي. أما لفة ما بعد القرار فقد جاءت مخالفة لما سبق من تعهدات وخصوصاً للمعارضة التي كانت في المنفى، وقد صرح مسؤول بريطاني كبير في مقابلة مع إحدى الفضائيات بأن تشكيل أحزاب ديمقراطية على النمط الغربي يحتاج إلى وقت طويل إذ أن العراق لم يعرف ذلك ولم يتدرب عليه من قبل، ولابد من الإعداد والاستعداد له والتأكد من خلق أحزاب ذات تأثير تتمتع بتأييد شعبي حسب التكوينات العراقية بطوائفها وعرقها المتنوعة.

من الخطوات التي اتخذها بربري والتي يمكن أن تكون لها ردود فعل هو تسريح حوالي أربعمئات ألف مواطن من القوات المسلحة والجيش والاستخبارات والإعلام وعدد من «البعثيين». لقد جويته تلك الخطوة أميركياً من الذين كان يظنون أن العراق سيشهد إدارة العراق للعراقيين بعد زمن قصير، وكل ما ستمقله هو تعيين فريق إداري من العراقيين يعمل مباشرة تحت إمرة بربري.

منصف أبو بكر - أبوظبي

أسباب منطقية

وافققت لليبيا على دفع التعويضات لضحايا لوكربي لأسباب أهمها أن ليبيا عانت من حصار طويل، ولتلاف العرب كانوا أول من نفذ هذا الحصار من باب الالتزام بالقوانين الدولية، وبالتالي ليبيا تريد أن تنهي الحصار حتى ولو دفعت لمن شئ، ليست مسؤولة عنه. والحقيقة حساب تصوري أنه لن يحدث إنهاء الحصار مهما قلت ليبيا ومن الأسباب التي دفعت ليبيا إلى هذه الخطوة الرؤية الواضحة للواقع المؤلم المتمثل في أن العرب لن أن يعتدي عليها واستخدام ذرائع حرجج وحتى وإن كانت كاذبة، نصرا بأزرا وفي الوقت نفسه أعادت العلاقات الأوروبية الأميركية وضعها الطبيعي، وهذا القرار أضحى «شرعية» على وجود قوات الاحتلال وهذا كل ما ترغبه أميركا، ولكن لهذا التصر تداعياته على